

القسم الثاني
نحو نهوض المرأة في الوطن العربي
أولاً: الإطار المرجعي



في المفاهيم الأساسية والتطور

التاريخي لنشوء التمييز ضد المرأة، وسبل مكافحته

المفاهيم

نهوض¹ المرأة²

يتحقق نهوض المرأة، كحالة من الكمال المجتمعي، في مجتمع الحرية الذي دعا إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث (2004)، بالقضاء على جميع أشكال الانتقاص من الكرامة الإنسانية لجميع النساء، وعلى وجه الخصوص بتأمين حقوق المواطنة الكاملة لهن، وتمتعهن بحقوق الإنسان كافة، على قدم المساواة مع الرجال، في البلدان العربية.

ولا يتوقف تعريف الحرية هنا على تمام التمتع بالحرية المدنية والسياسية، وهي عماد المواطنة، ولكن يمتد أيضاً إلى التحرر من جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية، مثل الجهل والمرض والعوز والخوف. وكما انتهينا في "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004"، يكافئ هذا المفهوم الشامل للحرية مفهوم التقرير للتنمية الإنسانية من ناحية، ومجمل منظومة حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

التمتع بحقوق الإنسان

ومن ثم، فإن الغاية الأسمى لنهوض المرأة في الوطن العربي، والمبدأ الناظم الأول له، هي تمتع النساء، جميع النساء، في الوطن العربي بكامل مكونات منظومة حقوق الإنسان، على

قدم المساواة مع الرجال.

إجرائياً، يستدعي مصطلح "نهوض المرأة في الوطن العربي" في سياق مفهوم التنمية الإنسانية كعملية تغيير اجتماعي، تحرير النساء من القيود القانونية والمؤسسية التي تكبلهن وتضعهن في موقع اجتماعي متدن، وتمكينهن من أدوات النهوض عبر تنمية قدراتهن. وينتظم ذلك عبر تأمين تمام المساواة بين النساء والرجال، في فرص اكتساب القدرات البشرية، خاصة القدرات البشرية الأساس، في مضماري التمتع بالصحة، بالمعنى الإيجابي الشامل، واكتساب المعرفة مدى الحياة، ابتداءً بالمساواة التامة بين البنات والبنين.

ضمان تمام المساواة في الفرص

إن ضمان المساواة في فرص توظيف القدرات البشرية بفعالية في جميع مجالات النشاط البشري، في الإنتاج وشؤون المجتمع والسياسة، يقرب بين الجنسين-النوعين، آخر الأمر، في التمتع بمكونات الرفاه الإنساني، مادياً ومعنوياً. المساواة التامة في الفرص، إذن، هي المبدأ الناظم الثاني لعملية "نهوض المرأة العربية" في سياق احترام الحق في الحرية، بمعناها الشامل، للكافة. ومن ثم، فالدعوة الأساس هنا ليست إلى إنصاف النساء مواطني الدول العربية فقط، وإن حقت، وإنما إلى إنصاف المواطنين العرب جميعاً، بل وجميع النساء في البلدان العربية. وينقلنا هذا المفترق إلى موضوع حقوق المواطنة.

ضمان حقوق المواطنة³ كاملة للنساء

انتهى "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004" إلى تعريف شامل للحرية، يزواج بين

يتحقق نهوض المرأة،
كحالة من الكمال
المجتمعي، في مجتمع
الحرية بالقضاء
على جميع أشكال
الانتقاص من
الكرامة الإنسانية
لجميع النساء

إن الغاية الأسمى
لنهوض المرأة في
الوطن العربي، والمبدأ
الناظم الأول له، هي
تمتع النساء، جميع
النساء، في الوطن
العربي بكامل مكونات
منظومة حقوق
الإنسان، على قدم
المساواة مع الرجال

1 استعمل "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول، 2002 مصطلح "تمكين النساء"، وهو، كما لا يخفى، تعريب لمصطلح باللغة الإنجليزية. ولعل مصطلح "نهوض المرأة"، وليس "النهوض بالمرأة"، أو قيام المرأة، أفضل، باللغة العربية، حيث يحمل معنى الفعل المناضل للمرأة لنوال حقوقها ونهضتها من خلال بناء قدرات النساء وتوظيفها بفعالية في سياق مجتمعي موات، وهي لبنات مهمة للرؤية الإستراتيجية التي ينتهي بها التقرير.

2 و"المرأة" هنا "اسم نوع"، ومن ثم فالمقصود جميع النساء في البلدان العربية بلا تفرقة أو تمييز.

3 بمعنى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

ومن ثم فإن ضمان حقوق المواطنة كاملة للمواطنين العرب كافة، ولا سيما للنساء، هو المبدأ الناظم الثالث لعملية "نهوض المرأة في الوطن العربي".

المساواة مع احترام الاختلاف

غير أن النساء، لا ريب، مختلفات عن الرجال، ولسن ناقصات!

وبعض الاختلاف بيولوجي-فسيولوجي، وليس نقصاً، وهو ميزة أحياناً (نادر فرجاني، 2006). وبعض الاختلاف مرده تاريخي اجتماعي، غالباً ما انطوى على غبن للمرأة، وإن ترتبت عليه في بعض الأحيان ميزات للنساء (مثل الحق في إجازات الوضع والأمومة في قوانين العمل لما للدور الإيجابي للمرأة من وظيفة اجتماعية).

لكن نجم عن سوء توظيف التفاوت في وظائف

الحرية الفردية والعدل، يكافئ التنمية الإنسانية من ناحية، وكامل منظومة حقوق الإنسان، كما يتضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان، من ناحية أخرى، ويربط صيانة الحرية بقيام نسق للحكم الصالح يضمن حقوق المواطنة غير منقوصة لجميع المواطنين العرب.

وحيث لا تحترم حقوق المواطنة في البلدان العربية بالكامل، ويشد حرمان النساء منها، تستلزم التنمية الإنسانية احترام حقوق المواطنة للكافة، وبوجه خاص للنساء، على قدم المساواة مع الرجال. فلا تكون الأنوثة مبرراً للانتقاص من كرامة النساء الإنسانية ولا من حقوق المواطنة الفعلية. وفي هذا الإطار لا يعتبر بمثابة التمييز في حقوق المواطنة، التمييز الإيجابي المؤقت الذي يقصد منه تسهيل وصول النساء إلى مواقع القرار التي أقصين عنها لقرون طوال كانت خلالها حكراً على الرجال.

إن ضمان حقوق

المواطنة كاملة

للمواطنين العرب

كافة، ولا سيما

للنساء، هو مبدأ

ناظم آخر لعملية

"نهوض المرأة في

الوطن العربي"

الإطار 1-1

عدم المساواة بين الجنسين في التاريخ البشري

فرد، وسمحت بطرح موضوع حقوقها بشكل جديد. ودخلت النساء، كمواطنات، وإن دون حقوق المواطنة، بقوة في الحياة العامة، وتجاوز دورهن في الأحياء الشعبية مجرد التمرد ليكون وراء أيام مشهورة للثورة (5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 1789). اعتلت النساء المنابر ودخلن البرلمان، وتتظمن في نواد خاصة، وحررن العرائض. لم يكن لهذه النقلة إلا أن تخيف أكثر الرجال ثورية، فتدفع "أولب دو غوج"⁴ كاتبة "إعلان حقوق المرأة والمواطنة"، ثم تخطيها لروح العصر، وتفقدها حياتها على مقصلة الثوار. إلا أن معركة البشرية ضد منطق التمييز بدأت مع ولادة المفهوم الإيجابي لحقوق الإنسان، أي المفهوم الذي لا ينطلق من حكم مقدس يضع المرأة خارج تعريف الشخص. واحتاج الأمر لما تتي عام لكي تتوصل البشرية لأول نص عالمي يجمع على إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة. ودخل هذا المنطق العالم العربي بعد قرن تقريباً، لتبدأ عملية استلهاً المسيرة الأوروبية عبر استرداد روح المساواة الإسلامية الأولى بين الجنسين، في كتابات قاسم أمين ومحمد عبده ونخبة من المثورين الإسلاميين الذين اعتبروا مناهضة التمييز عودةً إلى أصالة الإسلام. وتبنى منصور فهمي وسلامة موسى أطروحة القطيعة مع الماضي كشرط لإعادة صياغة العلاقة بين الجنسين على أساس المساواة في ما صار يعرف بالنهضة.

الفرعوني. وكانت للمرأة أهمية اجتماعية ودينية عالية في بلاد الرافدين، تنعكس في تماثيل الأمومة والخصوبة، وخاصة في تماثيل عشتار، إلهة الحب والخصوبة والحياة. كما ارتبطت المرأة بالقمر الذي اقترن بحياة الإنسان الجنسية والإخصاب. ومع أن تقسيم العمل في المجتمع البابلي كان أكثر أبوية، إلا أنه ضمن للمرأة حقوقاً عديدة، في مقدمتها حقوق التملك والعمل والطلاق وغيرها. كانت ردود المرأة على استعبادها متعددة الأشكال، سلبية حيناً، وفاعلة أحياناً أخرى. وانتهدت "الصورة المعدة مسبقاً" اختراقات تزعزع الأسس الرمزية والإيديولوجية لسلطة الرجل عبر وصول شخصيات نسائية قوية للسلطة، أو قيامها بدور الصانع الخلفي للحكام والقواد والعلماء. لقد كسرت الثورة الفرنسية الحلقة المغلقة للمنطق الأبوي. ورغم الإرث التاريخي الثقيل الذي لم تتخلص منه أسماء تنويرية كبيرة، فقد أعيد طرح السؤال الوجودي المركزي: هل التمييز ضد المرأة وليد الثقافة أم الطبيعة؟ وكان لشخصيات متميزة مثل "كوندورسيه" و"لاكوس" في "الموسوعة" جراً الرد عليه بأن ليس في الطبيعة ما يسمح بتمايز هو حصيلة الوجود الاجتماعي. فليس هناك أي مبرر يجعل من أحد الجنسين سبباً نهائياً لوجود الجنس الآخر. هذه القطيعة الثورية حررت المرأة كإنسان

منذ القدم، كانت العلاقة الأولية والأساس بين الرجل والمرأة، حاضرة في بقاء الجنس وإقصاء العنف واستمرار المودة والرحمة باعتبارها قيماً ترفض الزوال باختلاف نظم العيش، بل كانت في صميم الوقاية من الانقراض والقدرة على الإبداع والتجديد. إلا أن مرحلة استعمال المعادن أدخلت نمطاً جديداً على علاقة المرأة بالرجل، حيث ارتبطت بالحياة الحضارية والعمل الرجالي، وإبعاد قوة عمل المرأة المادية والذهنية عن الفضاء العام، وتراجع القيمة الاعتبارية للإنتاج لحساب القوة العضلية، ومن بعد، المهارة العسكرية. وتحول الاختلاف بين الجنسين في الطبيعة والدور إلى تمييز بينهما في الحقوق والواجبات.

إلا أن المجتمع الأبوي لم يستطع تغييب المرأة عن المجالات الرمزية التي تعايشت فيها مع الرجل كإلهة للخصب أو الجمال؛ فكان وجودها مستقراً في الأسطورة والاعتقادات القديمة والسياسة. وغدت أسطورة أوزوريس، الإلهة الأم والأرض، وسيدة الطبيعة (إيزيس) هي الصورة التمثيلية لقوة حضور المرأة في ظروف الإنتاج الإنساني والمادي، التي ستعبر البحر المتوسط دون حرج.

وفي المنطقة العربية أيضاً، لعبت المرأة أدواراً قيادية هامة. ويعكس دور الملكات المصريات في المجتمع والسلطة وإدارة الحكومات ونظم العائلة والزواج والطلاق دوراً بارزاً للمرأة في العصر

المصدر: هيثم مناع، ورقة خلفية للتقرير

قاسم أمين: الارتقاء بحال المرأة خطوة نحو التمدن

وبالجمل، فإن ارتقاء الأمم يحتاج إلى عوامل مختلفة متنوعة من أهمها ارتقاء المرأة، وانحطاط الأمم ينشأ من عوامل مختلفة متنوعة أيضاً من أهمها انحطاط

المصدر: قاسم أمين، 1899:132-133.

مقتطفات من "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979 تاريخ بدء النفاذ: 3 أيلول/سبتمبر 1981

المادة 1: يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر.

المادة 2: تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن طريق: - إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في

دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى.

- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد من أي عمل تمييزي.

المادة 5: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق: تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

المصدر: نص الاتفاقية، ملحق (3).

الإنجاب، وفي الأعباء المترتبة عليه، ميزة للرجال على النساء في حرية الحركة ساهمت في تكريس هيمنتهم على المجال العام للمجتمع، وأتاحت لهم الفرصة لتشكيل العالم الرمزي (النسق المعرفي) للجنس البشري بما يتوافق مع هذه الهيمنة. وفي الوقت نفسه، ساهم تهميش النساء، بسبب انشغالهن برعاية النشء، في ضعف مساهمتهن في العالم الرمزي والنشاط البشري العام كليهما. ولكن ذلك القعود النسبي أكسبهن في الوقت ذاته قدرة أكبر على قراءة وتفهم الإشارات الرمزية المتعلقة بالحالات الجسدية والوجدانية المتصلة بالبقاء على قيد الحياة وبالعافية، خاصة للنشء (نادو، بالإنجليزية، 1996: 50-60).

إن المساواة بين النساء والرجال لا تعني إنكار الاختلاف بينهم. لقد أسست حقائق البيولوجيا الاختلاف، ولكن عززته وبالغت فيه موروثات الثقافة دون مقتضى لصالح الرجل.

ويمثل ضبط الاختلاف بين النساء والرجال، ووضعه في مكانه الصحيح، دون تهويل أو تهوين، شرطاً ضرورياً لصياغة مبدأ المساواة بين الجنسين.

فمن شأن التهويل في الاختلاف، وترتيب آثار عليه لا تحتملها حقائق الاختلاف، أن يؤدي إلى التمييز ضد المرأة وحرمانها من حقوقها. ومن شأن التهوين من الاختلاف أن يؤدي إلى تسطيح الأمور واختزالها في صور من المساواة الشكلية التي قد تؤدي بدورها إلى إهدار حقوق المرأة.

ولذا نقر في هذا التقرير بمبدأ الاختلاف بين الجنسين دون تمييز في الحقوق والواجبات بين جنس وآخر، وبأن التعامل الصائب مع هذا الاختلاف، تحت رايتي المساواة والكرامة الإنسانية، يمكن أن يكون أساساً متيناً لنهضة إنسانية؛ ومن ثم نتبنى موقف المزاوجة بين المساواة التامة في حقوق المواطنة للمواطنين كافة، رجالاً ونساءً، مع ضرورة احترام الاختلاف بين الجنسين بما يضمن الكرامة الإنسانية لأفراد المجتمع كافة، بحيث لا يفضي على الإطلاق إلى أي انتقاص من حقوق المرأة، وبما يمكنهم جميعاً من اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة في جميع أشكال النشاط المجتمعي، أي يدمجهم كلهم، على قدم المساواة، في عملية جادة للتنمية الإنسانية في البلدان العربية.

ويتسق هذا الموقف مع تبني تقارير "التنمية

الإنسانية العربية"، خاصة التقرير السابق، لكامل منظومة حقوق الإنسان، كما يحويها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعنيها منه على وجه التحديد هنا "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". (الإطار 1-3 والملاحق 3)

نهوض المرأة والتنمية الإنسانية في الوطن العربي، تلازم سببي!

منذ صدر "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول، 2002، ذهبت هذه السلسلة من التقارير إلى أنه يقوم تلازم وثيق، يكاد يصل إلى مستوى الصلة السببية، بين بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، ونهوض المرأة العربية.⁵

ويعني التلازم السببي بين فئتين منطقيتين أن تستتبع صحة إحداهما الأخرى.

ولقد استقر في سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" أن "التنمية الإنسانية" تتطوي

نتبنى موقف المزاوجة

بين المساواة التامة

في حقوق المواطنة

للمواطنين كافة، رجالاً

ونساءً، مع ضرورة

احترام الاختلاف بين

الجنسين بما يضمن

الكرامة الإنسانية

لأفراد المجتمع كافة

5 وإن كان هذا الموقف محل خلاف بين بعض المراقبين، وربما الجمهور العربي عامة (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، إطار "ماذا يظن العرب في النواقص الثلاثة"، ص 19).

إن إقامة التنمية

الإنسانية في الوطن

العربي تستتبع،

لزاماً، نهوض المرأة

العربية، كما نعرفه

التلازم السببي بين

نهوض المرأة العربية

والتنمية الإنسانية في

الوطن العربي يكون

تاماً، عندما تشمل

التنمية الإنسانية

جميع مواطني الدول

العربية

دون نهوض المرأة)، ولكنه غير كافٍ بالضرورة (بمعنى أن قيام التنمية الإنسانية يقتضي تحقق صنف آخرى من التغيير المجتمعي- عادة ما تتلازم مع نهوض المرأة في نهضة مجتمعية شاملة).

سبل مناهضة التمييز ضد النساء؛ تطور مفاهيم المرأة والتنمية

على الصعيد العالمي

مرت مناهج وسياسات التنمية المتعلقة بالمرأة بعدد من المحطات التي عكست التغيرات في مداخل السياسات التنموية الاقتصادية في العالم بشكل عام. ففي الفترة ما بين الخمسينات وحتى السبعينات، مثلاً، ساد التفكير بأن "التحديث"، المساوي عادة للتصنيع وزيادة المكنة، سيحسن مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية لجميع قطاعات المجتمع، بما فيها النساء. فانسمت تلك الفترة بسيادة "التوجه الخيري" الموجه للمرأة، الذي اهتم بدعم دورها الإنجابي وركز على قضايا مثل التعليم والصحة العامة.

على أن لكل إنسان، لمجرد كونه بشراً، واحتراماً للكرامة الإنسانية المتأصلة فيه، حقاً أصيلاً في الحياة الكريمة، مادياً ومعنوياً، مما يستلزم فرصة متساوية في اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بفعالية، وصولاً لأعلى مستوى ممكن من الرفاه الإنساني للجميع. ويستتبع ذلك رفضاً باتاً لجميع أشكال التمييز بين البشر كافة، أياً كان معيار التمييز.

من هذا التعريف، ينبجلي مباشرة أن إقامة التنمية الإنسانية في الوطن العربي تستتبع، لزاماً، نهوض المرأة العربية، كما نعرفه.

ومن الناحية الأخرى، فإن نهوض المرأة العربية يعني تحقق التنمية الإنسانية، طالما تزامن مع القضاء على جميع أشكال حرمان جميع البشر في المجتمع من الحرية، بالمعنى الشامل، بما في ذلك اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بفعالية.

التلازم السببي بين نهوض المرأة العربية والتنمية الإنسانية في الوطن العربي يكون تاماً، إذن، عندما تشمل التنمية الإنسانية جميع مواطني الدول العربية.

بعبارة أخرى، فإن نهوض المرأة شرط لازم للتنمية الإنسانية (لا تقوم التنمية الإنسانية من

لامعة: نازك الملائكة

ظلت في سباتها مستتية، إلى أن ابتدأت نازك وبمشاركة بعض مجاليها من العراق والعالم العربي بتحديثها، ومنهم بدر شاكر السياب على وجه الخصوص ثم بلند الحيدري، وعبد الوهاب البياتي والشاعرة لميعة عمارة.

لنازك الملائكة العديد من الدواوين الشعرية والدراسات النقدية. وهناك الكثير من قصائدها التي لم تدخل في تلك المجاميع وبقيت متناثرة في العديد من المجلات والصحف الأدبية العراقية والعربية. ويضم نتاجها الشعري القائمة التالية من الدواوين: "عاشقة الليل" 1947، "شظايا ورماد" 1949، "قرار الموجة" 1957، "شجرة القمر" 1968، "مأساة الحياة وأغنية الإنسان، ملحمة شعرية" 1970، "يغير ألوانه البحر" 1977، و"للصلاة والثورة" 1978. أما كتبها النقدية فتضم: "قضايا الشعر المعاصر" 1962، "الصومعة والشرفة الحمراء" 1965 و"سيكولوجية الشعر" 1993.

فوزية أبو خالد

اللغة العربية. وفي العام 1959 عادت إلى العراق لتغمس من جديد في انشغالها الأدبية في مجالي الشعر والنقد. وقد زادت تجربتها الغربية والأطلاع على أحدث تيارات الآداب العالمية بما فيها الآداب الألماني والإيطالي والروسي والصيني والهندي، بالإضافة إلى الآداب الفرنسي والإنجليزي والأمريكي، انفتاحاً ثقافياً على آداب الحضارات الإنسانية المختلفة، كما زادت تنوعاً في الرؤية وفي الحساسية الشعرية. وكان لذلك أثر واضح على تعميق خطها التجديدي في عطاءاتها الشعرية وفي تنظيراتها العروضية. وقد عاشت نازك الملائكة في العراق وعملت في جامعاته ومنها جامعة البصرة دون أن تتوقف عن الإنتاج الشعري إلى العام 1960.

مع مطلع الستينات تحولت الشاعرة بالانتقال للعيش في لبنان إلى تجربة حياتية جديدة، حيث كانت بيروت تشكل رنة الثقافة العربية طوال ذلك العقد وإلى منتصف السبعينات. فأخذت الشاعرة بنشر نتاجاتها الشعرية والنقدية المدهشة شعرياً واللافتة نقدياً في مواجهتها واشتباكها مع المسلمات الشعرية والنقدية التي

تعد الشاعرة العراقية نازك الملائكة رائدة الشعر الحديث في الوطن العربي ومن أوائل من كتب قصيدة التفعيلة؛ كما أنها تعد أيضاً رائدة في مجال التنظير النقدي للشعر الحديث.

ولدت نازك الملائكة في مدينة بغداد عام 1923 لأب مثقف عرف باهتماماته الفقهية والمنطقية وبجبهه للأدب والشعر، ولأم كانت هي نفسها شاعرة وهي السيدة سلمى عبد الرزاق. وقد فتحت موهبة الشاعرة نتيجة لذلك المناخ الخصب منذ كانت تلميذة صغيرة بالمدسة. فلم يكن غريباً أن تنشر عام 1945 قصيدتها "الكوليرا" التي تعد فاتحة الخروج على الشكل العامودي للشعر العربي وفتحا أولاً في التأسيس للشعر الحر.

وقد وصلت الشاعرة دراستها فتخرجت من معهد الفنون الجميلة "فرع العود"، عام 1949. وفي عام 1950، سافرت إلى الولايات المتحدة ودرست اللاتينية والآداب المقارن بجامعة برنستون في نيوجرسي. كما درست اللغة الفرنسية إلى جانب إتقانها اللغة الإنجليزية مما مكنتها من ترجمة بعض آداب تلك اللغات إلى

المصدر: جريدة "الزمان"، (2004). (تمت الزيارة في 12 نيسان/أبريل 2006).

<http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2004/09/09-26/698.htm>

كما شهدت هذه الفترة بداية التحول من التوجه الخيري إلى التوجه التنموي.

شكل عقد المرأة الأول (1976-1985)، الذي دُشن في المؤتمر العالمي الأول للمرأة للأمم المتحدة في المكسيك عام 1975، دفعة كبيرة لتطوير توجهات التنمية للمرأة. وشاع أثناء هذا العقد توجه "المرأة في التنمية" (WID⁶) الذي اعترف باختلاف واقع النساء وخبرتهن في التنمية عن الرجال، مما انعكس في رسم استراتيجيات جديدة لتحسين وضع المرأة في الدول النامية بالتركيز على دور النساء الإنتاجي على حساب الجانب الإنجابي. وفي إطار هذا التوجه، بدأت الوكالات الدولية المانحة بتطبيق برامج مدرة للدخل، مثل تعليم النساء مهارات وحرفاً مختلفة، أو إدخالهن في مشاريع إنتاجية وتعاونيات للإنتاج أو للتسويق، والعمل على تطوير تقانة تخفف من أعباء العمل. كما تم التركيز على المطالبة بمشاركة متساوية للنساء في التعليم والتوظيف، واعتبار النساء منتجات مستقلة، لا تابعات لأزواجهن فحسب. وانتقدت هذه المقاربة لتركيزها على الجوانب الإنتاجية من حياة النساء، مهملةً بذلك أدوارهن الإنجابية التي تُظَرِّ إليها كقضايا تنتمي للمجال "الخاص" وتخرج عن نطاق مشاريع التنمية الهادفة إلى تعزيز الأنشطة المدرة للدخل (رازيجبير، بالإنجليزية، 1990).

مع بداية العقد الثاني للمرأة، الذي دُشن بمؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985، شاع منظور "النوع الاجتماعي والتنمية"⁷. وينطلق هذا المنظور من رؤية متكاملة للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء، والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم. لذا يحلل هذا التوجه طبيعة مساهمة النساء ضمن محيط العمل، داخل المنزل وخارجه، بما فيها الإنتاج غير السلعي، ويرفض تقسيم العمل العام/الخاص الذي استعمل بشكل عام كوسيلة لبخس عمل النساء في المحافظة على العائلة والمنزل. كما يولي هذا المنظور أيضاً أهمية لدور الدولة في تحرير النساء، وخاصة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الممكنة للنساء في أداء أدوارهن المختلفة، سواء منها الإنجابية، أو الإنتاجية، أو

الاجتماعية أو السياسية. ويؤكد هذا المنظور أيضاً على كون النساء فاعلات أساسيات في التغيير، لا متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية، ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم النساء لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير (رازيجبير، بالإنجليزية، 1990).

تقييم نقدي لتطبيق مفاهيم المرأة والتنمية في المنطقة العربية

حظيت مقاربات التنمية الأنفة الذكر بالاهتمام في المنطقة العربية. فبين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي، وصل إلى الحكم العديد من النخب القُطرية التي كانت مدفوعة بالنظرة التحديثية لمجتمعاتها، والتي ركزت على التخطيط المركزي والتصنيع والاستخدام الأكفأ للموارد البشرية. وتوسعت تلك النظم، كما في تونس والجزائر والعراق وسورية ومصر، في تقديم الخدمات الصحية والتعليم لمختلف شرائح النساء، واهتمت بإدخال النساء في مجالات الإنتاج العامة. وحازت الكثير من النساء العربيات في تلك الفترة على مكاسب هامة، مثل التعليم العام والمجاني، واتسعت مشاركتهن في سوق العمل، خاصة في القطاع العام الحكومي، وحصلن على تأمينات صحية واجتماعية. وشهدت تلك المرحلة سن تشريعات جديدة منحت المرأة العديد من الحقوق، كالحق في العمل والتعليم والصحة، إضافة لبعض الحقوق السياسية كالحق في الانتخاب والترشح للمجالس النيابية. وعُيِّنت نساء في مناصب وزارية، وكُرِّمت نساء "نماذج" في حقول عملية ومعرفية مختلفة لإظهار دعم الدولة لأدوار جديدة للمرأة في المجال العام.

على الرغم من هذه الإنجازات الهامة للدولة التي سُميت "تنموية أو تدخلية"⁸ وأحياناً أخرى "نسوية الدولة"⁹، انتقد البعض هذه السياسات باعتبارها منحاً فوقية تعطيها الدولة بمعزل عن مشاركة القوى المستفيدة منها والقادرة على حمايتها وتطويرها. ففي الوقت الذي كانت الدولة "تمنح" فيه هذه الإنجازات باسم الحداثة، كانت تعمل على ضرب الاتحادات والمؤسسات النسائية المستقلة، أو تعمل على دمجها في أطرها التنفيذية

في الوقت الذي كانت

الدولة "تمنح" فيه

الإنجازات باسم

الحداثة، كانت تعمل

على ضرب الاتحادات

والمؤسسات النسائية

المستقلة، أو تعمل

على دمجها في أطرها

التنفيذية أو تهتميشها

شكل عقد المرأة الأول

الذي دُشن في المؤتمر

العالمي الأول للمرأة

للأمم المتحدة في

المكسيك عام 1975،

دفعة كبيرة لتطوير

توجهات التنمية

للمرأة

الفرد (فهومي هويدي، 1998)، مما حدا بالبعض إلى مقاومة خطط التنمية التي تأخذ بمنظور النوع الاجتماعي، ومقاومة الدولة والمنظمات النسوية التي تعمل بمقتضاها.

كذلك تبنت بعض المنظمات العاملة في مجال التنمية مفهوم "تمكين المرأة" كموجه عام لسياسات وأنشطة تنمية المرأة. وأثار مفهوم التمكين، كغيره من مفاهيم تنمية المرأة، كثيراً من الجدل في أوساط الدوائر النسوية والتنمية. ورأى البعض أن مفهوم التمكين غير قادر على تحقيق التغيير المنشود، لأنه يركز في الأساس على تمكين الأفراد منفردين، ويهمل الشق المتعلق بالتمكين الجماعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تولد الاضطهاد والتمييز، لا ضد النساء فحسب، بل ضد الغالبية من الفقراء والمهمشين أيضاً (أجاروال، بالإنجليزية، 1994؛ رادتي وستام، بالإنجليزية، 1994؛ رولاندز، بالإنجليزية، 1998؛ كابير، بالإنجليزية، 2003).

ترجم مفهوم التمكين عملياً من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة على تنمية المرأة بأشكال مختلفة. فركز بعضها على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق وإلغاء أشكال التمييز المختلفة التي تتطوي عليها القوانين العربية، سواء فيما يتعلق بحقوق الجنسية، أو الأحوال الشخصية، أو الضمانات الاجتماعية. وركز بعضها الآخر على تقديم القروض والعمل على مشروعات مدرة للدخل، أو تقديم خدمات في مجالات الصحة أو التعليم أو غيرها من القطاعات. وعلى الرغم من أهمية هذه التدخلات في مساعدة بعض النساء والأفراد، إلا أن تمكين النساء بالمفهوم الجماعي ما زال بعيد المنال، كما سنبين في الفصلين الثاني والثالث.

إشكاليات نهوض المرأة

إشكالية الداخل/الخارج

من المهم التأكيد على أن قضية المرأة هي قضية عالمية لا تقتصر على الوطن العربي. فتوسيع أفق الرؤية يتيح لنا التناؤل بإمكانيات التغيير، كما حدث في بعض مناطق العالم، ذلك إن اجتهدنا من أجل فك القيود التي تعيق التغيير. كما أن الفصل القسري، تشريعياً، بين

أو تهميشها، مما أدى إلى مصادرة مساحة النقد لعثرات الحداثة نفسها ومشكلاتها (كانديوتي، بالإنجليزية، 1991؛ مولينو، بالإنجليزية، 1991؛ حاتم، بالإنجليزية، 1994 و2000). كما انتقدت تلك الدول أيضاً لتردها في إدخال تعديلات جذرية على القوانين بشكل عام، وتلك المتعلقة بتنظيم علاقات الأسرة الداخلية بشكل خاص، والتي أبقت على رؤية المرأة كتابع ومعمد على الرجل.

وعلى إثر انتشار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وإعطاء دور أكبر لآليات السوق والقطاع الخاص في أواخر السبعينات، تراجع دور الدولة في عمليات التنمية الوطنية، وتراجع دور القطاع العام، المشغل الأكبر للنساء، دون تنامي قدرة القطاع الخاص بعد على استيعاب عمالة النساء المتزايدة.

ومع انسحاب الدولة من مجالات إنتاجية وخدمية عديدة، اتسع انتشار المنظمات غير الحكومية التي شجعت على ملء الفراغ، خاصة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية.

كان مؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985 والمؤتمرات الدولية اللاحقة محطات هامة لإدخال مفاهيم المرأة والتنمية إلى المنطقة العربية، حيث ساهمت بشكل كبير في تعرض الحكومات والمنظمات غير الحكومية العربية إلى قضايا المرأة والتنمية.

على الرغم من استمرار عدد كبير من منظمات المجتمع المدني العربية في السير على منهج العمل الخيري، إلا أن عدداً كبيراً، خاصة من المنظمات غير الحكومية الجديدة التي بدأت في الانتشار من أواسط الثمانينات، تبنى منظور النوع الاجتماعي والتنمية. وأدى ذلك إلى إنتاج كم كبير من الوثائق والأبحاث والتوجهات التي تحلل وضع النساء من منظور النوع الاجتماعي. وساعدت هذه التيارات، بما أثارته من وعي بأشكال التمييز المختلفة ضد النساء، في الضغط على الحكومات لانتهاج سياسات أكثر عدلاً تجاه النساء، وللعمل على سد فجوات النوع الاجتماعي.

وقد أثار انتشار المفهوم في المنطقة العربية بواسطة تلك المنظمات حفيظة بعض القوى السياسية الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، التي رأت أن المفهوم "مفروض" من الغرب، ولا ينبع من واقع أو احتياجات المرأة العربية التي تقوم على تكريس دور الأسرة كلبنة أساسية للمجتمع وليس

كان مؤتمر الأمم

المتحدة في نيروبي

عام 1985 والمؤتمرات

الدولية اللاحقة

محطات هامة

لإدخال مفاهيم المرأة

والتنمية إلى المنطقة

العربية

أثار انتشار مفهوم

النوع الاجتماعي

والتنمية في المنطقة

العربية بواسطة

المنظمات غير

الحكومية الجديدة

حفيظة بعض القوى

السياسية الاجتماعية

الفاعلة في المجتمع

رأى البعض أن مفهوم

التمكين غير قادر

على تحقيق التغيير

المنشود، لأنه يركز في

الأساس على تمكين

الأفراد منفردين

قرار مجلس الأمن الدولي 1325 (2000) - مقتطفات

- يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

- يدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجسدي.

المصدر: نص القرار، ملحق (3).

نفسها من خلال التسلط على فئات اجتماعية مظنون ضعفها أو نقصها في منظور أو آخر، ومن بينها النساء.

وقد اكتست هذه الإشكالية ثوباً جديداً بعد إعلان الإدارة الأمريكية الحالية عزمها على إعادة تشكيل البنية المجتمعية العربية خدمة لأغراض حربها على "الإرهاب" كما تعرّفه. ولا يجوز هنا الخلط بين الترويج الإجرامي لأبرياء، المدان دون تحفظ، وبين المقاومة المشروعة التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية.

وفي غمار ذلك، احتل "تحرير" المرأة العربية مكانة متقدمة على جدول أعمال الإصلاح المدفوع من الخارج، دون أن يلقى القضاء على بنى الاستبداد والتسلط أولوية مناظرة. كما ظل التهديد بالتدخل الأجنبي في المنطقة العربية مُشْرِعاً كسبيل لإنفاذ مخططات القوى المهيمنة في هيكل القوة العالمي.

ويتجلى المشروع الأمريكي للمرأة العربية بأوضح صوره في محاولة تخليق "نموذج إرشادي" للمرأة على أرض العراق (الإطار 1-5)، مستهدفاً إعادة تكوين النسيج المجتمعي للبلد، وكأن المرأة العراقية قد بزغت إلى الوجود لحظة الغزو والاحتلال، مما يتجاهل نضالاً وطنياً طويلاً للمرأة العراقية منذ الاحتلال البريطاني، ثم تحت حكم الاستبداد السابق، وانتهاءً بمواجهة الاحتلال الأمريكي- البريطاني في الوقت الراهن.

وقد دفع هذا الموقف الملتبس بعرب كثيرين إلى وصم الحرص على تحرير المرأة باعتباره مهمة ملتبسة على جدول أعمال الهيمنة الغربية، ووصم من ينادون به بأنهم صنائع للغرب الاستعماري. مما أضر بقضية نهوض المرأة في البلدان العربية ومن يدعون إليه.

هكذا نجم عن فظاظة المناداة بالإصلاح من الخارج، ولو قسراً، رد فعل سلبي، لدى بعض الفئات المجتمعية، ضد تمكين النساء في منظور

الداخل والخارج لم يعد ممكناً في العصر الحالي؛ فما يسمى "الخارج" يعيش في المجتمعات العربية ثقافة، على وجه الخصوص، وقيماً وأنماطاً سلوك، من خلال العولمة المتزايدة للمجتمعات العربية.

وليس ذلك الفصل مفيداً أيضاً. فالنزوع إلى النهضة في الوطن العربي، وهو نزوع أصيل، قد تأثر إيجابياً بأفضل إنجازات البشرية في الحضارة الغربية المهيمنة منذ بدايات النهضة العربية، وما زال.

وعلى وجه الخصوص، يقوم تضافر، بعضه حميد، بين النضال من أجل تحرر المرأة في البلدان العربية كتوجه تحرري في المجتمع العربي، مع حركات تحرر المرأة في العالم، بما في ذلك الغرب. وتكتسب جهود المنظمات الدولية أهمية خاصة في هذا الصدد، وبالخصوص فيما يتصل بالاتفاقات والمواثيق، والآليات والنشاطات الدولية الهادفة لحماية حقوق المرأة وإنصافها.

غير أن هذه التوجهات الإيجابية لا تنفي أن مسألة تمكين النساء في البلدان العربية تقاطعت مؤخراً مع مآرب سياسية في المنطقة لقوى مهيمنة عالمياً، في ما أصبح يعرف بمبادرات الإصلاح القادمة من الخارج. وتركز هذه المبادرات على تمكين النساء ربما باعتباره شكلاً من أشكال الإصلاح الذي قد تطيقه أنظمة الحكم الاستبدادية عوضاً عن القضاء على بنى الاستبداد. ولعل في هذا تفسيراً للإنجاز الأفضل نسبياً لتمكين المرأة، خاصة بالمقارنة بتعثر الإصلاح السياسي، ولاسيما من خلال زيادة نصيب النساء في المواقع القيادية في الدولة من خلال تعيين نساء بارزات، على الرغم من أن هذه الزيادة في نصيب النساء في المواقع القيادية لا تزال قاصرة عن أن تعكس الحضور الفعّال للنساء في كل المجالات.

استباحة الأمة من الخارج تلقي ظلالة قاتمة على قضية نهوض المرأة

في التاريخ العربي المعاصر، نجد أن معاناة العرب للاستباحة من الخارج قد انقلبت قهراً أشد للمرأة. فقد تعخضت الهزيمة في مواجهة أعداء الأمة، بالتزاوج مع غياب القدرة العربية على مواجهتهم انتصاراً للكرامة والعزة، عن إحساس طاع بالمهانة. هذا الإحساس المؤلم يجري إنكاره من ناحية، ومحاولة التعالي عليه من ناحية أخرى، استتقازاً للذات الجريحة، عبر التشبث بمواطن قوة متوهمة، على صعيد الذات والهوية، تعبر عن

هيفاء زنكنة: المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأمريكي

في جميع أنحاء العالم. وهي المفردات الدالة على مفاهيم الوطنية والسيادة الوطنية والاستقلال، ناهيك عن الدعوة إلى إنهاء الاحتلال. لقد تم تغيير هذه المفردات لأنها تعبر عن مشاعر ومبادئ تمنح أي شعب محتل الحق القانوني والشرعي والأخلاقي في مقاومة الاحتلال.

لهذا فشلت المنظمات النسوية المعنية، على الرغم من إمكانياتها المادية الكبيرة ودعمها من قبل الإدارة الأمريكية والحكومات العراقية المؤقتة، في إحراز أي نجاح عملي في أوساط المرأة العراقية، ولم تتمكن من كسب صوت المرأة العراقية. ولم تتوسع، بل بقيت محصورة في قائمة الأسماء الأولى التي قامت بتأسيسها تقريباً، لأنها، وببساطة، لا تمثل المرأة العراقية ولا علاقة لها بأولوياتها وواقعها وطموحاتها، ولم تكن برامجها غير معطاة أخرى من محطات تنفيذ المشروع الأمريكي في العراق.

المصدر: زنكنة، بالإنجليزية، 2005.

لقد تم تأسيس عدد من المنظمات النسوية العراقية والعراقية-الأمريكية قبل شن الحرب على العراق بأشهر قليلة لغرضين، أولهما أني، وهو توفير المبرر الأخلاقي للحرب بعد تزايد المعارضة الشعبية للحرب في أمريكا والعالم. والثاني استراتيجي يهدف إلى استخدام نجاح الأجنحة النسوية في العراق نموذجاً يكرر عربياً وإسلامياً لتكريس الولايات المتحدة لأنشطتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقامت النساء أعضاء المنظمات المعنية بنشاط مكثف ومحموم لم يسبق له مثيل لمساندة ودعم الإدارة الأمريكية في مرحلة الإعداد للحرب، وأيضاً في تنفيذ الخطاب الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب.

تطابقاً مع الخطاب الأمريكي للعراق والمنطقة، يلاحظ أن كل برامج المنظمات النسوية المعلنة وتصريحات النسوة العضوات فيها، سواء كن خارج العراق أم في داخله، خالية من مفردات ذات جذور عميقة في المجتمع العراقي، بل وكل المجتمعات تقريباً

يجب أن يبقى

نهوض النساء، في

الفكر والعمل سوياً،

محوراً أساسياً

لمشروع عربي لنهضة

إنسانية في منظور

مكافحة الاستبداد في

الداخل، والاستباحة

من الخارج كليهما

بناءً لنهضة تحقق

للعرب جميعاً، نساء

ورجالاً منهم على قدم

المساواة، العزة والمنعة

لم يكن دائماً صحيحاً، بمعنى أن العلاقة بين طبيعة السلطة وتحقيق إنجازات في مضمار نهوض المرأة، كانت دوماً، وربما ستظل، مركبة ومعقدة، بسبب تعقد السياق المجتمعي المؤثر على نهوض المرأة على الأقل.

من ناحية، ساهمت أنظمة حكم قهرية في تحقيق إنجازات مهمة لصالح حقوق النساء ربما ما كانت لتتحقق لو ترك عنان الأمور للحركة المجتمعية، وهي مكبلة بالقيود. ويأتي على رأس هذه الإنجازات التوسع المطرد في تعليم البنات في ظل بيئة مجتمعية محافظة بحيث يمكن القول إن السلطة، على استبدادها، كانت متقدمة على المجتمع في مجال دعم تعليم البنات الذي لا تخفى أهميته في نهوض المرأة. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الإنجاز العام لجميع أنظمة الحكم العربية تقريباً. فقد تحققت في بلدان عربية إنجازات مهمة تعد رائدة بكل المقاييس، في ظل نظم حكم تفتقر إلى مقومات مجتمع الحرية والحكم الصالح. والمثال الأشهر هنا هو تونس، التي أحرزت تقدماً رائداً في ضمان حقوق المرأة بقرارات من زعيم له شرعية وطنية تاريخية، وإن افتقر نظام حكمه إلى صيانة الحرية والديمقراطية.

كما تتعدد الأمثلة؛ فقد نالت النساء موقعا مجتمعياً متقدماً نسبياً في ظل النظام الاستبدادي السابق في العراق. كما تحققت إنجازات لصالح نهوض النساء في مصر وغيرها مثلاً، بالاعتماد على رعاية قمة السلطة، وإن تمثلت في شخص "سيدة أولى"، من دون دعم جماهيري واسع.

القوى الغربية المهيمنة في هيكل القوة العالمي، باعتباره افتتاتاً على الثقافة العربية والاستقلال الوطني كليهما.

وليس معنى ذلك الموقف التخلي عن النضال المجتمعي من أجل نهوض المرأة. فرد الفعل ذلك يمثل إخلاء الساحة لمخططات الإصلاح المفروض من الخارج، وتمكينها. والمؤسف أن بعض غبار هذه الكراهية تناثر على الدعوة المخلصة لنهوض المرأة من منظور وطني وإنساني متين.

إن الرد القادر على مثل هذه المخططات المذمومة، وعلى من يتذرعون بها لتعطيل أو تأجيل تمتع النساء العرب بكامل حقوقهن، هو أن يبقى نهوض النساء، في الفكر والعمل سوياً، محوراً أساسياً لمشروع عربي لنهضة إنسانية في منظور مكافحة الاستبداد في الداخل، والاستباحة من الخارج كليهما، بناءً لنهضة تحقق للعرب جميعاً، نساء ورجالاً منهم على قدم المساواة، العزة والمنعة.

السلطة المستبدة ونهوض المرأة

في التصور الأمثل، يتحقق نهوض المرأة العربية، وفق الخطوط العريضة المقدمة في بداية هذا الفصل، في ظل التحول نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث - 2004)، الذي يستهدف إقامة التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي.

إلا أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن العكس

يتحقق نهوض المرأة

في الوطن العربي،

في ظل التحول نحو

مجتمع الحرية

والحكم الصالح

العلاقة بين طبيعة

السلطة وتحقيق

إنجازات في مضمار

نهوض المرأة، كانت

دوماً، وربما ستظل،

مركبة ومعقدة

رأي الجمهور العربي، في أربعة بلدان عربية، ينبئ عن دعم قوي لنهوض المرأة في الوطن العربي

على تنفيذ البحث الميداني مؤسسات في البلدان المعنية مستقلة عن فريق التقرير، ملحق (2).

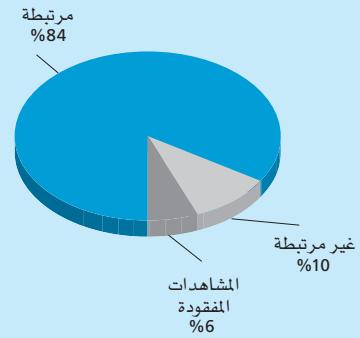
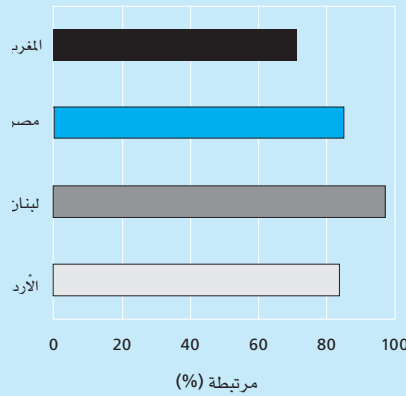
ونقدم بعضاً من نتائج المسح الميداني في سلسلة أطر تتخلل فصول التقرير تحت عنوان "رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005". ويتكون كل إطار من شكلين، يلخص الأيمن منهما نتيجة المسح فيما يتصل بالمسألة محل البحث في البلدان الأربعة مجتمعة، ويبين الأيسر منهما نتيجة واحد من أهم تلك الإجابات على السؤال في كل بلد أجري فيه المسح على حدة.

والاستخلاص الأهم من نتائج المسح الميداني، في تقديرنا، هو أن الجمهور العربي، ممثلاً بعيّنات البلدان العربية الأربعة التي أجري فيها المسح، يتطلع إلى درجة أعلى بكثير من المساواة بين الرجال والنساء، تختلف، انعكاساً للبنى المجتمعية السائدة، بين محاور المساواة من بلد لآخر، حسب مدى قوة البنى المجتمعية التقليدية في البلد.

استقرت منهجية تقرير التنمية الإنسانية العربية على القيام بجهد بحثي ميداني، حول موضوع التقرير، يستهدف بالإضافة إلى قاعدة البيانات حول الموضوع، من خلال إضاءات معرفية لا تتيحها المصادر المعتادة للبيانات والمعلومات.

وفي هذه الإصدار، أشرف فريق التقرير على تصميم وتنفيذ مسح ميداني لاستطلاع رأي الجمهور حول عدد من المسائل المتصلة بموضوع نهوض المرأة في أربعة من البلدان العربية (الأردن، لبنان، مصر، والمغرب)، تتنوع فيما بينها في الموقع الجغرافي وفي البنى المجتمعية، وتمثل أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية (36,5%). مما يتوقع أن يؤدي إلى تنوع موقف الجمهور تجاه قضايا نهوض المرأة. وأجري المسح الميداني، في كل بلد دخل في الدراسة الميدانية، على عينة ممثلة لعموم المجتمع تتكون من حوالي ألف فرد، منضّفةً بين النساء والرجال البالغين ثمانية عشر عاماً من العمر على الأقل. وقامت

رأي الجمهور في مسائل نهوض المرأة، أربعة بلدان عربية، 2005 "المساواة بين الجنسين" مرتبطة بالمفهوم الشامل للحرية، حسب البلد



وبناء على ذلك، نجد في نتائج المسح دعماً شعبياً مستقبلي الطابع لتوجهات نهوض المرأة المضمرّة في فصول التقرير، والمقدمة صراحة في الرؤية الإستراتيجية (الفصل العاشر).

ومن ثم، فإن نتائج المسح الميداني المقدمة طوال التقرير في أطر "رأي الجمهور" تمثل في بعض الأحيان دعماً لتحليل التقرير، ولكنها، في الأغلب الأعم، تشكل اشتباكاً جدلياً ذا توجه مستقبلي استراتيجي مع محتوى الأجزاء التحليلية في التقرير، يبلغ ذروته ملتحمًا بمضمون الفصل العاشر.

وليس غريباً أن تفضي نتائج المسح المقدمة في التقرير إلى غلبة التطلع إلى مرتبة من المساواة بين النوعين أرقى من الوضع الراهن من ناحية، ومن ما يمكن أن يفضي إليه استمرار البنى المجتمعية النازعة لتعطيل نهوض المرأة على حالها، من ناحية أخرى. ولكن يجب أيضاً تفهم هذه النتائج في ضوء التفارق المعروف بين التوجهات والسلوك الفعلي من ناحية، ومعروف أنهما يمكن أن يختلفا لدرجة ملحوظة، وفي ضوء ضعف تعبير نظم الحكم الراهنة في البلدان العربية عن الإرادة الشعبية، من ناحية أخرى.

يتطلع الجمهور
العربي إلى درجة
أعلى بكثير من
المساواة بين الرجال
والنساء

استخدمت آليات
الاستبداد السياسي
أحياناً لدفع وتيرة
نهوض المرأة

ومؤخراً، تقاطعت إشكالية دور السلطة هذه مع إشكالية الداخل/الخارج التي سبقت الإشارة لها أعلاه. إذ تحققت في ظل أنظمة حكم تستمد شرعيتها في الأساس من الدعم الخارجي، إنجازات لصالح حقوق المرأة ربما على سبيل الاسترضاء لقوى مهيمنة في النظام العالمي تدعو إلى الإصلاح في البلدان العربية، شاملاً تمكين المرأة. وقد يبدو التوجه الأخير أهون محاور الإصلاح ضرراً على

ومن أمثلة ذلك إقرار حق المرأة في "الخلع" في مصر في العام 2000. وقد دار حوله جدل حام، ومحموم أحياناً، في المجتمع كله وفي المجلس التشريعي، قبل إقراره.

ويمكن القول إن آليات الاستبداد السياسي قد استخدمت أحياناً لدفع وتيرة نهوض المرأة. وليس غريباً أن يترتب أحياناً على هذا النمط من "التقدم" مقاومة من القاعدة الشعبية.

الأساس النظري لإحصاءات المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى منظومة الحسابات القومية والذي يعود بدوره إلى النظرية الكلاسيكية المحدثة. وأساسه الجوهرى هو تعريف الناتج البشرى بدلالة السلع والخدمات المتداولة في الأسواق وتقييمها نقداً. وتُساق في الرد على هذا الأساس النظري محاذير عدة، خاصة في منظور مساهمة النساء في الرفاه البشرى.

أولاً، إن معايير التداول في الأسواق والتقييم النقدي تحصر تعريف الرفاه البشرى في حيز ضيق تجاوزته أدبيات التنمية من زمن، ولا محل له في منظور التنمية الإنسانية على وجه التحديد.

ثانياً، يقع معظم إنتاج النساء للسلع والخدمات تحت نمط العمل غير المأجور في نطاق الأسرة. ومن هنا يستبعد هذا المنطلق القائم في المقام الأول على الحسابات القومية، جميع أشكال إنتاج مقومات الرفاه الإنساني، التي تنتجها النساء في نطاق الأسرة، لمجرد أنها لا تتداول في السوق أو لا تقيّم نقداً. وهل تستقيم أمور أي فرد أو مجتمع، أو يقوم، على وجه الخصوص، أي إبداع أو إنتاج ولو بالمعنى الضيق، بدون هذه المقومات؟

ثالثاً: تعاني العمليات الإحصائية المعتادة من أوجه قصور عديدة، خاصة في البلدان النامية، تتفاقم عندما يتصل الأمر بمشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. وليس هذا الخلل مُنبئاً الصلة بالنظرة الدونية للنساء ولمساهمتهن في المجتمع البشرى، خاصة في المجتمعات النامية. والنتيجة أن الإحصاءات المعتادة تقلل كثيراً، عن خطأ بين، من مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي. وسترتب على ضبط التعريفات وترقية جودة العمليات الإحصائية، لا ريب، فروق ضخمة في تقدير مدى مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي.

وإذا كانت الإحصاءات المتاحة تقلل من مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي، فحدث ولا حرج عن قصورها عن الإلمام بمدى مشاركة النساء، مباشرة وبطريق غير مباشر - من خلال عامل مضاعف يرفع من مساهمة الرجال في إنتاج مكونات الرفاه الإنساني الذي لا يقوم دون مساهمة النساء في الاجتماع البشرى. ولا يعني ذلك بالطبع الدعوة إلى الاقتصار على توظيف قدرات المرأة في نطاق الأسرة، فالأصل أن مساهمة المرأة، ككل فرد من بني البشر، في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني، داخل أو خارج نطاق الأسرة، يجب أن تقدر بقيمتها التي لا تتوقف على

أنظمة الحكم الراهنة، خاصة إن لم تمض فيه إلى نهاية المطاف، أي إلى تمكين المواطنين كافة، والقاعدة العريضة من النساء خاصة. ولعل في هذا تفسيراً لإمكان عقد اجتماع "قمة" للمرأة العربية، على حين يبقى احتمال انعقاد قمة مماثلة لصيانة الحرية وحقوق الإنسان مطلباً عزيز المنال في بنية الحكم الراهنة في البلدان العربية.

هذا على الجانب الإيجابي لدعم السلطة المستبدة لنهوض المرأة. ولكن على جانب آخر، تتذرع أنظمة حكم قهرية أحياناً بمواقف قوى مجتمعية محافظة، تمنعها السلطة أصلاً من كامل حقوقها في التعبير والتنظيم، ولكن لا ترى غضاضة في ممالأتها للتصل من استحقاقات نهوض المرأة. والمثل الأهم على ذلك النحو هو الامتناع عن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو التحفظ على بعض من أهم موادها عند التصديق، لتعلا بمواقف قوى مجتمعية محافظة.

لكل ذلك، يقوم موقف التقرير على أن التحول نحو أنظمة حكم صالح في مجتمع الحرية في البلدان العربية يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق إنجازات تاريخية مطلوبة لنهوض المرأة في الوطن العربي، تلاقى في الوقت ذاته دعماً مجتمعياً واسعاً يضمن لها الاستمرار وقوة التبنى الشعبي. وفي ذلك الوضع المثالي تُعبّر قرارات الحكم عن الإرادة الشعبية بشفافية، ويؤسس مناخ الحرية والحكم الصالح لإرساء قواعد المساواة بين المواطنين كافة بوجه عام، وبما يضمن استقرار حقوق النساء، كמكون أصيل لمجتمع الحرية والحكم الصالح، على وجه الخصوص.

بخس مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي

لا يعترف المجتمع العربي، كما في كثرة من المجتمعات النامية، بمدى مشاركة النساء الفعلية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وفي إنتاج مكونات الرفاه الإنساني، ولا يكافئ هذه المشاركة كما ينبغي. وبما أن غالبية النساء تعمل دون أجر لدى أسرهن، فإن مساهمتهن لا تدرج في عداد النشاط الاقتصادي الرسمي.

وقد انعكس هذا الغبن التاريخي في بخس مساهمة المرأة في صنوف النشاط البشرى عامة، ولا سيما في مجال النشاط الاقتصادي.

فالشائع، مثلاً، أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية ضعيفة. ويعود

إن التحول نحو

أنظمة حكم صالح

في مجتمع الحرية

في البلدان العربية

يمكن أن يلعب دوراً

محورياً في تحقيق

إنجازات تاريخية

مطلوبة لنهوض المرأة

في الوطن العربي،

تلاقى في الوقت ذاته

دعماً مجتمعياً واسعاً

يضمن لها الاستمرار

وقوة التبنى الشعبي

لا يعترف المجتمع

العربي، كما في

كثرة من المجتمعات

النامية، بمدى مشاركة

النساء الفعلية في

النشاط الاجتماعي

والاقتصادي وفي

إنتاج مكونات الرفاه

الإنساني، ولا يكافئ

هذه المشاركة كما

ينبغي

المعايير النقدية الضيقة. وفي حالة المرأة، على وجه الخصوص، فإن قرار نطق بتوظيف قدراتها يجب أن يعود لها لتتخذها بكامل حريتها.

ونخلص من ذلك إلى أن الأساليب التقليدية لقياس توظيف قدرات النساء، خاصة في النشاط الاقتصادي، تتطوي على غبن شديد لمساهمتهن الفعلية في إنتاج مكونات الرفاه الإنساني، التي يجب أن تُثمنَ عالياً، إن لم يكن بالمعايير النقدية، فبالمعايير الأرقى للقيمة الإنسانية.

ويقوم دليل على ذلك من مداخل بديلة للقياسات التقليدية، مثل أبحاث ميزانية - تخصيص الوقت، تنتهي إلى مساهمة هائلة للنساء في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني، تكاد تُبْزُ مساهمة الرجال أحياناً، خصوصاً في المجتمعات النامية، لأن أكثرية نشاط النساء في إنتاج مكونات الرفاه الإنساني، مثل جلب المياه للمسكن وجمع الوقود للطبخ والإضاءة والتدفئة، تغفل عنها عين الإحصائي المغلقة بمنطق منظومة الحسابات القومية وأدواتها الإحصائية.

في المغرب، على سبيل المثال، نجد أن نسبة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية سنة 1997-1998 وصلت إلى 71,4% في المجال القروي،

خلاصة

وإلى 34,6% في المجال الحضري، وإلى 50,6% على الصعيد الوطني. وتفوق هذه النسب، بشكل واضح، تلك المقدره بالطريقة التقليدية (مديرية الإحصاء، المغرب، بالفرنسية، 1998).

أما إذا اعتمدنا معياراً راقياً للرفاه الإنساني، يستقيم ومنظور التنمية الإنسانية المتبنى في هذا التقرير، فإن أي تقييم لمساهمة النساء في صنع الرفاه الإنساني في البلدان العربية، ولإمكان مشاركتهن في بناء نهضة إنسانية في الوطن العربي، مهما علا، لن يفهم الحق.

إن التقييم السليم لمساهمة النساء في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني يتطلب أساساً نظرياً مبتكراً يتجاوز منظومة الحسابات القومية المقتصرة على التداول في الأسواق والتقييم النقدي للسلع والخدمات، وتعريفاً واسعاً للرفاه الإنساني يتناسب مع مفهوم التنمية الإنسانية. ومن الناحية الإجرائية، يستدعي ذلك الاجتهاد تطوير أدوات بحثية وإحصائية تسعى للقياس الدقيق لمساهمة النساء في إنتاج الرفاه الإنساني، وبناء التنمية الإنسانية. وهذا ميدان عظيم للاجتهاد الفكري والبحثي.

وضع هذا الفصل اللبنة المفاهيمية للتقرير بالرجوع إلى المفاهيم المركزية لسلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية، أي الحرية وحقوق الإنسان، وبالتركيز على المساواة بين النساء والرجال بما يصون الكرامة الإنسانية. ثم تطرق الفصل لمناقشة بعض القضايا الإشكالية المتصلة بحال المرأة في الوطن العربي في الوقت الراهن.

ويشي مضمون الفصل، خاصة قسمه الثاني، بأن وضع المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع، مما يستدعي تحليلاً واسعاً وعمقاً لعدد من مكونات المجتمعات العربية، في محاولة لتشخيص أوضاع المرأة في البلدان العربية، ثم السعي لتفسير حالها، تمهيداً لصوغ رؤية إستراتيجية لنهوض المرأة في الوطن العربي.

يجب أن يعود قرار

نطاق توظيف قدرات

المرأة لها لتتخذها

بكامل حريتها

إذا اعتمدنا معياراً

راقياً للرفاه الإنساني،

يستقيم ومنظور

التنمية الإنسانية

المتبنى في هذا

التقرير، فإن أي تقييم

لمساهمة النساء في

صنع الرفاه الإنساني

في البلدان العربية،

ولإمكان مشاركتهن في

بناء نهضة إنسانية في

الوطن العربي، مهما

علا، لن يفهم الحق